التقى قيادة النقابة العامة للمهن التعليمية :

رئيس الجمهورية يشدد على غرس قيم الولاء والانتماء للوطن في نفوس الشباب

التقى فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام أمس الأحد قيادة المكتب التنفيذي للنقابة العامة للمهن التعليمية والتربوية الذين اطلعوا فخامته على نشاطات النقابة وما تقوم به من دور لخدمة منتسبيها.ونوه فخامة الرئيس خلال اللقاء بجهود النقابة في خدمة منتسبيها.. مؤكداً اهتمام الدولة بالمعلمين والتربويين انطلاقا من الرسالة النبيلة التي يقدمونها لتنشئة الأجيال وتحصينهم بالقيم والمبادئ الدينية والوطنية.

مشدداً على ضرورة تلازم العملية التعليمية مع العملية التربوية باعتبار ان التربية هي الاساس في البناء الفكري والنفسي والسلوكي الذي يجسد الألتزام بمجموعة القيم التي ينبغي ان تنشأ عليها الاجيال الشابة.. داعيا القائمين على العملية التربوية الى الاهتمام بالأنشطة التي تغرس في نفوس النشء والشباب حب الوطن وقيم الولاء والانتماء إليه.

> التوجيه بتصحيح الاختلالات في المناهج والوسائل التعليمية والجوانب المالية والإدارية

ووجّـه فخامة الرئيس بالعمل على تصحيح الميدان التربوي من أي اختلالات سواء أكانت في المناهج أم الوسائل التعليمية أم في الانشطة والجوانب المالية والادارية ومن ذلك تصحيح الميدان التربوي وتنقيته ممن يستنزفون الامكانات على حساب التربية والتعليم واحالة من ينطبق عليهم قانون التقاعد للتقاعد وبما يتيح الفرصة للاحلال الجديد ممن هم قادرون على العطاء وبحيث تكون الاولوية لابناء التربويين الذين يحملون مؤهلات تربوية مناسبة وتنطبق عليهم شروط الوظيفة العامة في التربية .

كما وجه فخامته بتنفيد ما تبقى من الاستحقاقات التربوية من بدل طبيعة العمل وفي اطار الموازنة العامة للدولة.

من جانبه القى وزير التربية والتعليم الدكتور عبدالسلام الجوفي كلمة حيا فيها فخامة رئيس الجمهورية.. مؤكدا بان التربويين الذين يتواجدون في كل قرية ومدينة على امتداد الوطن اليمني سيظلون حماة القيم الوطنية وحراساً امناء لمبادئ الثورة والوحدة والديمقراطية..فيما قدم رئيس النقابة العامة للمهن التعليمية والتربوية محمد حنظل درع النقابة لفخامة رئيس الجمهورية تعبيرا عن امتنان التربويين لفخامته وتقديرا لدعمه المستمر للقطاع التربوي الذي ينضوي فيه اكثر من ٢٥٠ ألف تربوي وتربوية في عموم محافظات الجمهورية.

نقابة المهن التعليمية والتربوية تثمن حرص رئيس الجمهورية على مستقبل الوطن

«الميثاق»- خاص

> رفـع المـكـتـب التنفيذي للنقابة العامة للمهن التعليمية والتربوية أسمى معاني الشكر والعرفان لفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئـيـس الـجـمـهـوريـة رئيس المؤتمر الشعبي العام، على اهتمامه بالتربية والتربويين والنقابة الذي يجسد اهتمامه بمستقبل الوطن وأجياله.

ووصف المكمتب التنفيذي في بيان قابي- تلقت «الميثاق» نسخة منه، اللقاء الـذي جمع قيادة المكتب بفخامة الرئيس أمس باللقاء التاريخي، حيث حـرص فخامة الرئيس على استيعاب مطالب التربويين والتربويات ومناقشة مفرداتها مع القيادة التربوية وممثلها الدكتور عبدالسلام الجوفي وزيـر الـتـربـيـة والـتـعـلـيـم والـقـيـادة الـنـقـابـيـة..وأشار المكتب التنفيذي إلى النتائج الايجابية التي خرج بها اللقاء والمتمثلة في توجيه فخامة الرئيس باستكمال استحقاقات التربويين من بـدل طبيعة العمل، وتكليف فخامة الرئـيس لوزير التربية والتعليم واللجنة الـوزاريـة المشكلة من قبل دولة الدكتور علي محمد مجور رئيس الـوزراء بسرعة إنجاز المهام التي كلفت بها وهي «بـدل طبيعة العمل، وبـدل المناطق النائية، والتسويات الوظيفية، والعلاوات السنوية» في إطار الموازنة العامة للدولة.

كما وجـه فخامته القيادة النقابية والقيادة التربوية بالتعاون والتنسيق في إصلاح الاختلالات في القطاع التربوي وتنقية قطاع التربية ممن يستنزفون إمـكـانـات البلاد على حساب التربية وهـم لا يعملون، وحصر بالغي الآجال القانونية لإحالتهم إلى التقاعد بعد تسوية أوضاعهم ومنحهم كافة حقوقهم المشروعة وفقاً للقانون، وإعطاء الفرصة إلى الإحـلال الجديد بالتوظيف على أن تكون الأولوية لأبناء التربويين الـذيـن يحملون المؤهلات التربوية المناسبة للا حتياج و تنطبق عليهم شروط شغل الوظيفة العامة في التربية والتعليم.

وقال المكتب التنفيذي: إن رئيس الجمهورية أكـد على بـذل أقصى الجهود من قبل القيادتين النقابية والتربوية لتنشئة أجيال المستقبل على قيم المحبة والتسامح ومبادئ الثورة والجمهورية والوحدة والـديـمـقـراطـيـة والانـتـمـاء الوطني.

الأمين العام المساعد:

العلاقات اليمنية - التركية ضاربة بجذورها في التاريخ

جدد الشيخ صادق أمين أبوراس - الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام التأكيد على أن المؤتمر ماضٍ في إجراء الانتخابات النيابية في وقتها المحدد 27 ابريل 2011م.

«الميثاق» - ماجد عبدالحميد

وقـال: نـحـن مـاضـون نحو الانتخابات، ولسنا وحدنا وإنما معنا الشعب اليمني كاملاً، ونتمنى من المشترك أن يبادروا للحاق بركب الديمقراطية وتنفيذ الالـتـزام الديمقراطي المتمثل بالانتخابات.

وأضاف الأمين العام المساعد في كلمته التي ألقاها في الندوة الخاصة بحاضر ومستقبل العلاقات اليمنية - التركية الارباء الماضي بجامعة صنعاء: نحن على سفينة واحدة ويجب أن نصل باليمن الى بر الأمان، داعياً أحزاب المشترك الى التوجه للانتخابات النيابية والتعديلات الدستورية كون اليمن لا يتحمل إنفاق ٢٠ مليار ريال تكاليف إجراء الانتخابات، و٢٠ مليار ريال أخرى تكاليف إجراء الاستفتاء..

وحول العلاقات اليمنية - التركية أكد الأمين العام المساعد انها علاقة ضاربة بجذورها في التاريخ واصفاً إياها بالحميمة وتوطدت وتعززت عن طريق الألفة والمحبة ما بين الشعبين.

لافتاً الى وجود روابط أخوية بين الشعبين اليمني والتركي امتزجت في صلة الدم كما أن اليمن في العصر العثماني المزدهر تلقت الكثير من الدعم في المجالات التنموية.

مشيراً إلى دور اليمنيين في نشر الدعوة الاسلامية الى جانب تركيا حتى أوصلوها الى أقصى الأرض.

وقال: لقد حقق العثمانيون الكثير من الإنجازات في اليمن ومنها على سبيل المثال جامع البكيرية بصنعاء وعدد من الطرقات والمنشآت الحكومية، إضافة إلى وجـود الكثير من القلاع والحصون والمساجد القديمة التي لاتزال بصمات الأتراك واضحة فيها.

واضاف ان لتركيا مواقف مشرفة يعتز بها كل مسلم وعربي وخير دليل على ذلك مواقفها من القضية الفلسطينية، وقال بهذا الشأن: لم يتجرأ أي رئيس أو زعيم عربي على مغادرة صالة اجتماعات في سويسرا من أجل الشعب الفلسطيني الا جـهـود القيادتين السياسيتين اليمنية والتركية اللتين تعملان بشكل متواصل على تطوير وتمتين العلاقات بين البلدين والشعبين الشقيقين.

من جانبه أكد نائب السفير التركي بصنعاء صبحي أتان على أن بلاده حريصة كـل الـحـرص على دعم اليمن في شتى المجالات ومنها مجال مكافحة الارهـاب، والحفاظ على أمنه واستقراره.

وقال: نحن نؤمن بأن اليمن قادر على حل مشاكله بنفسه وبدون تدخل خارجي، مقدراً في الوقت نفسه دعم بلادنا لأسطول الحرية الذي كان متجهاً لفك الحصار عن قطاع غزة.

وعبر السفير عن امتنان تركيا لعقد هـذه الـنـدوة قبيل الزيارة المرتقبة للرئيس عبدالله غول الى اليمن.

مؤكداً أن الزيارة ستعزز العلاقات بين البلدين من خلال الاتفاقيات التي سيتم التوقيع عليها.

مشيراً الى أن العلاقة التجارية شهدت تـطـوراً كبيراً وقـد وصل الناتج الاجمالي في المجال التجاري بين بلادنا وتركيا العام الماضي الى ٣٨٠ مليون دولار.

واعـرب السفير التركي عن امتنانه لفخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية على مساعدتهم في وضع حجر الأساس للنصب التذكاري التركي في اليمن.

مؤكداً موقف تركيا الداعم والمساند لوحدة اليمن وأمنه واستقراره.

وأوضح السفير أن مجموعة من رجال الاعمال الاتراك سيصلون برفقة الرئيس التركي وسيلتقون بنظرائهم اليمنيين، متوقعاً أن يتم الاتفاق على تأسيس رجال الاعمال اليمني - التركي ليشكل دافعاً للتبادل التجاري بين البلدين بحيث يتجاوز مليار دولار هذا العام.

السفير الـتـركـي: الرئيس عبدالله غـل سيصطحب مـجـمـوعـة من رجـال الأعـمـال للاستثمار باليمن

الرئيس التركي.

مؤكداً أن تلك المواقف محل فخر واعتزاز من قبل فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية فهو أول من بارك هذا الموقف التركي الشجاع ومعه كل المسلمين.

وأشـاد الأمين العام المساعد بـأدوار حزب العدالة والتنمية التركي الذي يجسد الصورة الناصعة للإسلام.

وقال: إن حزب العدالة والتنمية التركي اليوم يمثل أنموذجاً للإسلام الحديث المعتدل المتسامح مما يؤكد أن ديننا الاسلامي دين تقدم وحضارة وانفتاح وليس دين كبت وجمود وأننا ندعو كافة الاحزاب في الدول الاسلامية والعربية أن تقتدي بحزب العدالة الذي حقق قفزات نوعية لتركيا في المجالات الصناعية والتنموية.

وتطرق الأخ صادق امين ابـوراس إلى

شعبنا هو الحاكم والحكم

هناك مغالطة كبرى دائماً في تصريحات الأخوة في المشترك وبعض شركائهم الأكثر تطرفاً، مضمونها أنهم مازالوا متمسكين بالحوار الشامل.. والواقع انهم قد هربوا من الحوار عبر وسائل مختلفة، مرة باختلاق أطر غير رسمية.. غير حزبية.. غير قانونية أو دستورية، ومرة أخرى بالتمسك بأطروحات ثبت واقعياً عدم صدقيتها كالقول بأن اتفاق فبراير نص على البدء بالتهيئة للحوار وليس البدء بالتحضير والتهيئة للانتخابات البرلمانية..

بقلم/ د. احمد عبيد بن دغر

لقد كرروا هذا في كل وثائقهم خلال السنتين الماضيتين وهي تشهد عليهم وتفضحهم.. لقد وقعوا في فخ تناقضات رؤية كل منهم للعملية السياسية والديمقراطية، ونعتقد أن البعض قد قبل بهذه الأطروحة على مضض خوفاً على ائتلاف هلامي يُدعى بـ«المشترك».. ليس له من همٍ غير إسقاط النظام، والوصول إلى كرسي الحكم.. خصومة لا معنى لها طالما لا تأخذ في الاعتبار المصالح العليا، مع اعترافنا لهم ولكل القوى الديمقراطية بحق الوصول إلى السلطة عبر الانتخابات التي تقرر موعدها معهم في ابريل القادم، وهذا هو ما نص عليه اتفاق فبراير في مادتيه الثانية والثالثة تصريحاً وتلميحاً.

والآن يطالبوننا بوقف الإجراءات الدستورية والقانونية في مجلس النواب، وهم يعرفون جيداً أن أحداً لا يملك وقفها طالما كانت محل اتفاق.. إن تغير الظروف لا يعطي أحداً سلطة أعلى من الدستور.. إن رفض تشكيل اللجنة العليا للانتخابات، وتقديم مشروع التعديلات الدستورية إلى مجلس النواب مطلب غير دستوري وغير قانوني.. وكل ما هو خارج الدستور والقانون لن نقبله نحن في المؤتمر.. ولسنا معنيين بمعالجة الأخطاء التي وقع فيها قادة المشترك عندما أضاعوا فرصة تاريخية.. أعني بها فرصة الدخول مباشرة في تنفيذ نصوص اتفاق فبراير الثلاثة، لكنهم أخطأوا بالتلاعب بالوقت عن حسن أو سوء نية.. لقد أرادونا ان ندخل في مرحلة فراغ دستوري، وحينها - كما يظن بعضهم - ستتساوى الرؤوس ويصبح على صاحب أغلبية البرلمان أن يجلس على طاولة الحوار مع صاحب المقعد أو المقعدين، أو حتى بدون.

لقد سعينا في المؤتمر بإخلاص شديد نحو حوار وطني يفضي إلى نتائج ملموسة، وكانوا دائماً يفضّلون الغرف المغلقة التي لا رقيب عليها.. وقد أبلغناهم مراراً وتكراراً بأن المؤتمر لن يسمح بضياع الوقت، أو إهدار قوة القانون والدستور في سبيل إرضاء هذا الطرف أو ذاك من أطراف المشترك.

أما الحديث عن التوافق السياسي - وهو توافق لم نرفضه بدليل الكم الكبير والمسؤول في المبادرات التي تقدم بها المؤتمر وفخامة الأخ الرئيس على وجه الخصوص- والذي روجوا له في وثائقهم فليس سوى محاولة للهروب من الانتخابات، والحديث عن التوافق في كل مرة يجد المشترك نفسه ضعيفاً في أطروحاته، لا يتعظ من كون الديمقراطية هي منافسة شريفة في صندوق الاقتراع للوصول إلى السلطة، أي أن المنافسة هي القاعدة، أما التوافق فهو مجرد حالة ديمقراطية، قد يؤخذ بها وقد تُرفض.

وكثيراً ما يتحدثون عن شيء يقولون انه اتفاق رباعي، والحقيقة ان ما يتحدثون عنه كان أفكاراً للتداول.. وبيننا وبينهم اتفاق مبدئي في كل الجلسات مضمونه: أن الأفكار التي يتم تداولها في جلسات الحوار لا قيمة ولا سند لها ما لم تتم المصادقة عليها من القيادات القيادية.. والواقع أنهم لا يذكرون من هذه الأفكار «الرباعية» إلا ما يخصهم ويدعم وجهة نظرهم التي حددوا لها هدفاً واحداً وحيداً هو إسقاط النظام السياسي عبر وسائل تؤدي إلى فراغ دستوري في البلاد، سوف تكون نتائجه وخيمة على الحياة الديمقراطية والوحدة الوطنية والدولة الموحدة.. ويلوموننا على رفضها لكن لا يلومون أطرافاً داخل المشترك رفضت هذه المقترحات.. أي أن هذه الأفكار كانت مرفوضة منا ومن بعض تكويناتهم.

أحياناً يهددون بالنزول إلى الشارع لإثارة الفوضى، وتعكير صفو السلم الاجتماعي وتعميق التناقضات، ونحن نقول لهم شعبنا تعلّم كثيراً من تجارب الحياة، ولديه من الخبرة الديمقراطية ما يجعله قادراً على التفريق بين الغث والسمين من الأطروحات السياسية، وقد جربوا هذه الاتجاه في الماضي فلم يحصدوا غير الفشل.

رسالتهم الأخيرة فيها كالعادة شروط تعجيزية، دخولهم في الانتخابات بدا واضحاً في قطوف الرسالة ومضمونها، فبينما عرض المؤتمر عليهم المشاركة في الانتخابات وإعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات بعد المصادقة على القانون «قانون الانتخابات» يرافقها الشراكة في تشكيل حكومة وحدة وطنية قبل وبعد الانتخابات بصرف النظر عن نتائجها، جاءت ردود أفعالهم متطرفة وغير مسؤولة ولا تنم سوى عن عجز سياسي بلغ مداه في العويل والبكاء المتواصل بسبب أو بدون سبب.

شخصياً كُنت أتوقع أن المشترك سيقدم وجهة نظره في التعديلات الدستورية التي حظيت بمناقشة واسعة في مجلس الشورى من قبل أحزاب ومنظمات وشخصيات وطنية على امتداد الساحة السياسية، وهذه الأفكار لو تقدم بها المشترك ربما تخلق حالة من النقاش الهادف والبنّاء، والذي لا تحكمه مصلحة حزبية أو شخصية ضيقة، لكن ما حدث كان العكس.. ها هم يفوتون فرصة أخرى للبحث عن حلول مشتركة للمشكلات الراهنة في بلادنا، والتي لا يخلو منها بلد نام أو آخر عريق في ديمقراطيته ومؤسساته الرسمية.

والمؤسف انهم يحاولون استغلال المساحة الديمقراطية التي أتاحت للكل إبـداء رأيه بحرية تامة في القضايا مثار الخلاف والشقاق، ويقدمون معلومات خاطئة لوسائل الإعلام العربية والعالمية، كتلك الأكذوبة الكبرى التي روجوا لها بأن المؤتمر يريد «تصفير العداد» أو «قلعه»، متناسين أن النصوص الدستورية سوف تُطرح للمناقشة البرلمانية ثم للشعب لمناقشتها وتمحيص كل عبارة فيها، وقبولها أو رفضها.. وأن الكلمة النهائية في هذا الشأن إنما تعود إلى الشعب وحده دون غيره، وكلمته هي الفصل فيما نشأ من خلاف.

كما أن من المعيب أن يجري الحديث عن التعديلات الدستورية في زاوية «المادة ١١٢»، لأن التعديلات الدستورية أكبر وأبعد وأكثر نفعاً للوطن وللمجتمع وللتجربة الديمقراطية مما يدعون انها تستهدف تطوير النظام السياسي وإحداث تعديلات تحقق التوازن الفعال بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، وان أحد أهدافه هو تطوير الحكم المحلي، ونقله من تابع إلى المركز في كل صغيرة وكبيرة، إلى صاحب قرار في كل شأن محلي، كما يتغاضون عن التعديلات التي ترفع من شأن المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية بمنحها أربعة وأربعين مقعداً مع حقها في المنافسة جنباً إلى جنب مع أخيها الرجل في بقية الدوائر الانتخابية الثلاثمائة وواحد.

نحن نعرف أن قضية المرأة تثير الحساسية لدى بعض أطراف المشترك، وعندهم المرأة عورة وبضاعة وانسان ناقص، وقد أردنا بهذه التعديلات إنصافها أكثر فأكثر، حتى تتساوى في الحقوق مع الرجل، وهذا «البعض» يرفض هذه التعديلات لهذا السبب بالذات، لكنه يعجز عن الإفصاح عنه فهو يريد صوتها لكنه لا يقبل مشاركتها في الحياة السياسية، وقطعاً هو لا يفهم ماذا تعني الحرية بالنسبة للمرأة، وينظر لهذه الحرية من خرم إبرة استناداً إلى مرجعيات نظرية تخطاها الزمن وصارت من التراث.

وأخيراً نقول لهم: إنْ أردتم حواراً حقيقياً نحن ننتظر فقط موافقتكم وسوف تجدون كل تعاون، لأن لدينا إحساساً بالمسؤولية الوطنية تفرضه علينا أصوات الناخبين والغالبية العظمى من أبناء الشعب، الذين منحونا في المؤتمر الشعبي العام الثقة تلو الثقة في كل رحلة ديمقراطية ومع كل منعطف وطني.

* الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام

عن «الجمهور»

في بيان صادر عنها

الأمانة العامة للمؤتمر تدين الاعتداء على الصيادي

> عـبـرت الأمـانـة العامة للمؤتمر الشعبي الـعـام عن إدانتها واستنكارها الشديدين للمحاولة الإجرامية التي تعرض لها المناضل صلاح الصيادي أمين عام حـزب الشعب الديمقراطي «حشد»- عضو المجلس الأعلى للتحالف الوطني الديمقراطي صباح السبت ٨ / ١ / ٢٠١١م من قبل عناصر إجرامية.

واعتبرت الأمانة العامة أن هذا العمل العدواني الذي تعرض له زميلنا الصيادي يأتي ضمن سلسلة من الأعمال الإجرامية التي دأبت قوى مجهولة على القيام به ضد المناضلين الذين مارسوا حقهم الوطني في المشاركة السياسية والدفاع عن الوحدة الوطنية والمسار الديمقراطي الذي انتهجته بلادنا منذ قيام دولة الوحدة.

لقد عرف عن الصيادي وحزبه مواقفه الوطنية التي عبر عنها حـزب الشعب الديمقراطي في كل المناسبات الوطنية المختلفة وكانت صحيفة «حشد» وموقعها الالكتروني هما المنبر الديمقراطي الحر والمعبر عن هذه المواقف الوطنية الشجاعة ضد كل المواقف المعادية للوطن وأمنه واستقراره وسلامته الوطنية، وضد كل التصرفات العنجهية المتخلفة و الممارسات الخاطئة وان الرد العنيف بالرصاص على الصيادي وحزبه وصحيفته لا يعبّر إلا عن عقلية متعصبة وهمجية ومتخلفة وعن سلوك متطرف لا يتسم بأي قدر من الحصافة والسلوك الديمقراطي الذي يقبل الآخر ويخدم حقوق التعبير عن نفسه أيا كانت حدود الاختلاف في الرأي مـادام التعبير عنها في إطـار الدستور والقانون والقيم الوطنية الديمقراطية المتعارف عليها.

ويعتبر المؤتمر الشعبي العام أن تصفية الحسابات على هذا النحو المتطرف من أي طرف كان لمجرد الاختلاف في المواقف والآراء يمثل اتجاها خطيراً لا يجوز أن يحدث في بلد اعتمد الديمقراطية نهجاً وسلوكاً حضارياً في الحياة السياسية، وطالب المؤتمر أجهزة التحقيق بالإسراع فـي اتـخـاذ الإجـــراءات القانونية بحق الفاعلين وكشفهم وتعريتهم ومن يقف خلفهم وتقديمهم إلى العدالة لتقول كلمتها فيهم. وأكد تضامنه مع الصيادي وحزبه وصحيفته.. داعياً كل الشرفاء والوطنيين للتنديد بهذا الإعتداء الغاشم الذي يمثل مظهراً صارخاً وخارجاً على المألوف الديمقراطي في حياتنا العامة.

والله الموفق ,,